

لا حكومة في لبنان.. كسب للوقت فقط



الإنهاء من تجربة مصطفیٰ ادیب ومن المبادرة الفرنسية في الوقت ذاته. لكن موقف برّي لن يؤدي إلى نتائج تذكر نظرا إلى أنّ "حزب الله" يمتلك أجندة خاصة به ولا يريد من رئيس مجلس النواب سوى تولي تغطية هذه الأجندة. يفرض الحاجة إلى حكومة جديدة وجود سياسي في الوفد اللبناني، المفاوضات. سيكون هناك وزير إسرائيلي، ومساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد شنكر. من هذا المنطلق، لا يمكن أن يكون الغطاء السياسي غائبا عن الوفد اللبناني. سيعني ذلك غياب الجنية اللبنانية وأنّ الهدف من الإعلان عن الاتفاق على إطار للمفاوضات يتمثل في كسب الوقت ليس إلا.

يحاول "حزب الله" تبرير الدخول في مفاوضات مع إسرائيل في شأن ترسيم الحدود. كل ما يصدر عنه من كلام لا يلغي الضرر الذي خلفه تمسك الحزب، ومن خلفه إيران، بعمل كل ما يمكن عمله من أجل القضاء على لبنان. توجت الجهود التي بذلها الحزب الحائد على بيروت وعلى كل من بنى حجرا في المدينة مثل رفيق الحريري، بتدمير النظام المصرفي اللبناني الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. فعل ذلك بموازاة الاستيلاء على مؤسسات الدولة، خصوصا بعدما فرض مرشحه رئيسا للجمهورية. ما هو لفت حاليا هذا التهميش لرئيس الجمهورية. في "عهد حزب الله"، لم يعد هناك وزن للرأي المسيحي في قضية في حجم الدخول في مفاوضات مع إسرائيل. بعد انتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية وبعد وصول "حزب الله" إلى الاستحواذ على أكثرية في مجلس النواب إثر فرضه قانونا عجيبا غريبا صمّم على قياسه، ذهب "حزب الله" إلى أبعد من ذلك. فرض السني حسان دياب، الذي يمثل



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس ما يشير إلى أن حكومة جديدة ستشكل في لبنان، علما أن إعلان رئيس مجلس النواب نبيه بري عن اتفاق على إطار للمفاوضات مع إسرائيل على ترسيم الحدود بين البلدين يتطلب وجود مثل هذه الحكومة. لا وجود في لبنان من يريد تحلّل مسؤولياته في وقت طغى عن قرب مباشرة المفاوضات مع إسرائيل على كل ما عداه من أحداث في لبنان.. لبنان الغارق في أزمة وجودية وكمية لا بأس بها من المشاكل المتتوعة.

من بين المشاكل، التي غيّبها الاتفاق على إطار التفاوض مع إسرائيل، مشكلة اعتراض "حزب الله" على المواقف الأخيرة للبطريك الماروني بشارة الراعي. فاجة، لم يعد هناك من يعترض على دعوة البطريك الراعي إلى "حياد لبنان"، علما أنّ هذه الدعوة في أهمية ترسيم الحدود البرية والبحرية مع إسرائيل، إن لم تكن أهم منها. هذا عائد لسبب في غاية البساطة. يعود هذا السبب إلى أنّ "حياد لبنان"، الذي سماه البطريك "الحياد الناشط"، وضع أساسا كان يمكن أن تكون أفضل تمهيدا لعملية ترسيم الحدود التي هي عملية في مصلحة لبنان.. هذا إذا كان لا يزال ممكنا الحديث عن بلد بدل الحديث عن "ساحة" تستغلها إيران من أجل صفقة من نوع ما مع الإدارة الأميركية. لم يقتصر التغييب للمشاكل على كلام البطريك الماروني. بات واضحا أن لا وجود لمن هو مستعجل على تشكيل حكومة جديدة. وحده نبيه بري تنبّه إلى هذه الناحية ودعا مباشرة بعد إعلانه عن الاتفاق في شأن إطار المفاوضات إلى



المسارعة في تشكيل حكومة. يعرف رئيس مجلس النواب الذي ما كان يقدم على ما أقدم عليه لولا الغطاء الذي وفره "حزب الله"، أي إيران، أن لا مفر من حكومة استنادا إلى مواصفات رسمها الرئيس إيمانويل ماكرون، وهي مواصفات لم تعجب "حزب الله" الذي تولى

بيروت. تراقف ذلك كله مع تفجير وقع في عين قانا في جنوب لبنان وتهديدات أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحّد فيها أماكن معتبة يقول إن "حزب الله" يخزّن فيها أسلحة ومتفجرات. من بين هذه الأماكن، تحدّث نتنياهو عن منطقة الجناح القريبة من بيروت التي تمثل أهمية كبيرة للعائلات البورجوازية الشيعية الغنيّة التي جمعت معظم ثروتها بعرق الجبين في أفريقيا وغير أفريقيا. ليست المفاوضات مع إسرائيل سوى الطريق الأقصر للمحافظة على المكاسب التي حقّقها "حزب الله" في لبنان. سيسعى الحزب إلى المحافظة على هذه المكاسب حتّى لو كانت على حساب لبنان واللبنانيين نظرا إلى أنها تعني قبل أي شيء آخر خدمة إيران في استراتيجيتها الجديدة القائمة على فتح صفحة جديدة مع أميركا من أجل التخلص من سيف العقوبات يوما.

المفاوضات مع إسرائيل ليست سوى الطريق الأقصر للمحافظة على المكاسب التي حقّقها "حزب الله" في لبنان، حيث سيسعى الحزب إلى المحافظة على هذه المكاسب حتّى لو كانت على حساب لبنان واللبنانيين

انتخابات الثالث من تشرين الثاني - نوفمبر المقبل. أما بالنسبة إلى "حزب الله" نفسه، فيبدو أنه بدأ يطرح أسئلة تتعلّق بتفجير ميناء بيروت والتفجيرات الغامضة في إيران التي سبقت تفجير

العام 2000، وصولا إلى فرض رئيس معيّن للجمهورية على اللبنانيين، مروراً بطبيعة الحال باغتتيال رفيق الحريري، أي اغتيال بيروت، ثمّ حرب صيف 2006 وغزوتي بيروت والجبل في أيار - مايو 2008. كل هذه الانتصارات على لبنان واللبنانيين لا تغني عن طرح سلسلة من الأسئلة التي تحترق سؤال واحد: لماذا القرار الإيراني بالسماح للبنان بالتفاوض مع إسرائيل اتخذ الآن؟ لا وجود لأجوبة محدّدة عن هذا السؤال، لكنّ اللافت أنّ إيران بدأت تشعّر بأنّ العقوبات الأميركية التي أنهكت اقتصادها لن ترفع غدا، حتّى لو انتصر جو بايدن على دونالد ترامب. مشكلة إيران مع الكونغرس، مجلسيه، المتعاطف إلى أبعد حدود مع إسرائيل. تبدو إيران مضطّرة منذ الآن إلى تقديم أوراق اعتمادها إلى أي إدارة أميركية وذلك بغض النظر عنّ سيفوز في

نفسه بالكاد، رئيسا لمجلس الوزراء. وضعه على رأس حكومة حصرت مهمّتها في الإشراف على إفلاس البلد. لا شك أنّ "حزب الله" حقّق الكثير قبل أن يفتح الأبواب على مصراعها أمام التفاوض مع إسرائيل مع ما يعنيه ذلك من بلوغه الطريق المسدود سياسيا في غياب تغطية سنّية له يبدو حاليا في صدد البحث عنها. جاءت المفاوضات المرتقبة مع إسرائيل تتوجها لسلسلة انتصارات تحقّقت على لبنان واللبنانيين. بالنسبة إلى إيران التي ترعى الحزب المهمّ الانتصار على لبنان وليس على إسرائيل. الانتصار على لبنان واللبنانيين يغني عن الانتصار على إسرائيل. هذا ما تؤكّده الوقائع بدءا باحتفاظ الحزب بسلاحه بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في أيار - مايو من

العالم العربي في انتظار الانتخابات الأميركية مجددا

هذين فهي نات بنفسها عن أي ضغط على إسرائيل يصبّ في إنصاف حقوق الفلسطينيين، وحتّى أنها بلغت كل كلامها عن تجميد الاستيطان. لكن ما يفترض إدراكه هنا، أيضاً، أن الولايات المتحدة تنصّرف على هذا النحو على قاعدة فهمها لمصالحها كدولة عظمى لم يعد يهتمها من يسيطر مباشرة على هذه المنطقة (لا روسيا ولا تركيا ولا إسرائيل ولا إيران)، طالما أن ذلك يحفظ مكانتها، ويصون مصالحها، ولا يبسّ بامنّها، بخاصة مع انزياح اهتماماتها نحو جنوب شرق آسيا، وتزايد اعتمادها على مخزونها من النفط والغاز.

ولعل هذا ما يفسّر واقع أن الإدارة الأميركية، في عهد ترامب، ظلت تتفرّج على ورطة الجميع، أي روسيا وإيران وتركيا، وانها ظلت تشتغل على استنزافهم وإنهائهم وضربهم ببعض، وهذه ليست إدارة ظهري، وإنما لعب وتورية وليست إدارة صراع أو أزمة وإنما كاستثمار فيها، مع إدراكها لقدرتها على التحكم، وامتلاكها أوراق القوة، فهي التي تقرّر الحسم ومتى. مع ذلك يفترض أن نلاحظ مسارين مهمين وخطيرين، أولهما، خراب الشرق العربي، وتصدع مجتمعاته، لاسيما العراق وسوريا. وثانيهما، ضمان أمن واستقرار إسرائيل لعقود، والولايات المتحدة ليست بريئة لا من هذا ولا من ذلك، مع مسؤولية حكوماتنا عن كل ما يجري لنا ومن حولنا. على ذلك، من ينتظر جديدا، من الناحية العملية، لن يجده، بغض النظر عنّ سيسكن في البيت الأبيض الأميركي، للسنوات الأربع القادمة، سواء كان ترامب أو بايدن.

السياسات الشرق أوسطية لإدارة أوباما مخيّبة جدا، فهي سلمت العراق لإيران، بعد انسحابها منه، بل إنها بدت كأنها تسهل عليها تعظيم نفوذها، من اليمن إلى لبنان، مروراً بالعراق وسوريا؛ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الإدارة تمنعت عن القيام بأي عمل لوقف تدهور الأوضاع في سوريا، بل تركت النظام يمعن فيها قتلا وتدميرا، ثمّ لزمتهما لروسيا. وفوق

أوراق الضغط والقوة، بخاصة أن تجربتها تؤكّد بانها مهما فعلت فإن الدول المعنية لن تستطيع، ولا تملك، الخروج عن طوعها، وعن الاعتمادية عليها، لاسيما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية، ما يفسّر صعوبة الانفكاك السياسي عنها. وإضافة إلى هذا وذلك، فإن البعض يفكر أن السياسة الأميركية تتحدّد بناء على المعايير ذاتها التي تجري في العالم العربي، حيث الرئيس هو الذي يقرّر كل شيء، في السياسات والخيارات. لا شك أن

قوايت معيّنة سياسية أو أخلاقية أو أيديولوجية. تتجلى القصة في أن كثيرين عندنا يفكرون في السياسة بعواطفهم ورغباتهم ومصالحهم وبعقليتهم، بمعنى أنهم لا يفكرون فيها من منظور الدول الأخرى، أي رؤيتها لذاتها ومصالحها، وهذا يصحّ على السياسة التي انتهجتها إدارة أوباما، أعجبنا أم لم تعجبنا. ناحية أخرى وهي أن هؤلاء يعتقدون أن الدول العربية لديها ما تضغط به على الولايات المتحدة لدفعها نحو انتهاج سياسات تتلاءم مع المصالح العربية، في هذه القضية أو تلك، في حين أن الأمر ليس كذلك، إذ الولايات المتحدة هي التي تملك

ولعل ما يفترض إدراكه هنا أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تنقسم بالاستمرارية، بحكم أن المؤسسات واللوبيات ومراكز صنع القرار هي التي تصنع تلك السياسة، مع دور أقل للرئيس، وهذا ينطبق على قضايا الشرق الأوسط، ولاسيما قضايا فلسطين وسوريا والوجود الإيراني في المنطقة، إذ هنا تتمثل مصالح الولايات المتحدة كدولة، في حين أن الرئيس (وحزبه) يتمتع بحيز أكبر في صياغة السياسات والقرارات الداخلية، أي حيث تتمثل المصالح المباشرة للناخبين الأميركيين، الذين يعطون الأولوية للشأن الداخلي ولأحوالهم المعيشية (الضرائب، الصحة، التعليم، العمل، البنية التحتية).

هكذا، يمكننا أن نلاحظ أن سياسات ترامب لم تختلف كثيرا عن سياسات سلفه أوباما، بخاصة في الشائين الفلسطيني والسوري، أقصد من الناحية العملية، في حين كان باراك أوباما أكثر نعومة وتفهما لكن من الناحية النظرية فقط. وفي الواقع فإن السياسات التي انتهجها الرئيس أوباما خيّبت آمال الكثيرين، انظمة وحرركات سياسية، لاسيما في ما يتعلق بالسكوت عن النظام السوري واللامبالاة إزاء مأساة السوريين، والضغط على إسرائيل بشأن حقوق الفلسطينيين، ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية. بيد أن تلك الخيبة والصدمة الناتجة عنها، تعتمدان على قراءة قاصرة وجزئية، لسياسة الولايات المتحدة، كان تلك دولة عادية وليست دولة عظمى، أو كأنها تشتغل طوع وريغيات ومصالح هذا الطرف أو ذلك، أو كان محرّكها يتأسس على



ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

ينتظر العالم العربي، كعادته، النتائج التي ستتمخض عنها الانتخابات الأميركية، التي ستجرى بعد ثلاثة أسابيع، على أمل أن يحدث ذلك فرقا في السياسات التي تنتهجها الدولة الأقوى والأغنى والأقدر في العالم، إزاء قضاياها، ومشكلاتها، الكثيرة والمتنوعة والعميقة.

الولايات المتحدة تتصرّف وفق فهمها لمصالحها كدولة عظمى لم يعد يهتمها من يسيطر في المنطقة، لا روسيا ولا تركيا ولا إسرائيل ولا إيران، طالما أن ذلك يحفظ مكانتها ويصون مصالحها

وكما جرت العادة فإن نتيجة تلك الانتخابات، سواء كانت لصالح ولاية ثانية لدونالد ترامب مرشح الحزب الجمهوري، أو لصالح جو بايدن، مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة، لن تأتي بفارق كبير، مع الأسف، بمعنى أن ذلك لن يغيّر كثيرا في السياسة الخارجية الأميركية من الناحية العملية، وأن الفارق سيكون فقط في اللهجة، أو في السلوك الدبلوماسي، من سياسة خشنة ومباشرة إلى ناعمة ومواربة.

